طبق الاصل

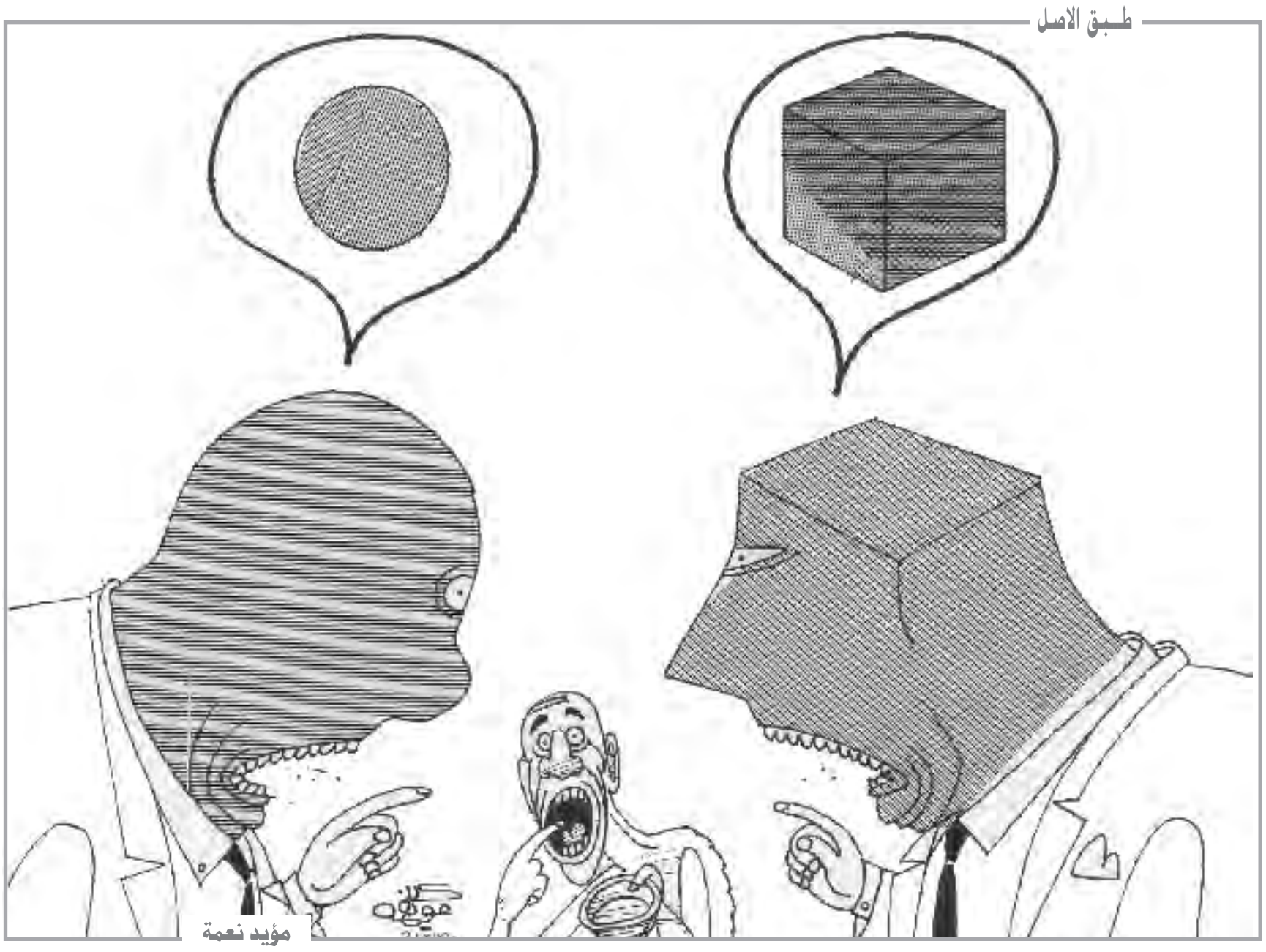

مؤيد نعمة

الولايات المتحدة تجرّح نفسها بخيانتها للجلبي

بقلم دانييل بليتكا

التقارير الأخيرة التي تروي بالتفصيل خيانة أحمد الجلبي المزعومة تحكي في الواقع عن متهميه في الحكومة الأمريكية مما تقوله عن الجلبي نفسه. أن هذه التقارير تظهر واشنطن كصديق خؤون غادر، وبأن وكالاتها مهتمة أكثر بالسعي إلى الثأر أكثر من ملاحقتها للأعداء الحقيقيين للولايات المتحدة.

لكن ذلك هو استهلال لنهاية القصة، فالبداية مختلفة جداً.

في بداية التسعينيات كان أحمد الجلبي الشريك الصدوق لوكالة المخابرات المركزية واللاعب الرئيس في الانقلاب الفاشل للإطاحة بصدام حسين، وكرئيس للمؤتمر الوطني العراقي كان أحد السياسيين العراقيين القلائل الذين نشطوا في المنفى. فيما بعد، تخلت عنه وكالة المخابرات المركزية فساندته، وإن كانت على مضض، وزارة الخارجية.

مع ذلك، يتهم الجلبي اليوم من قبل مسؤولين في إدارة الرئيس بوش لم تحدد هوياتهم بقائمة من الخيانات تشمل الكشف عن معلومات سرية إلى حكومة إيران. من شريك مخلص لوكالة المخابرات المركزية إلى خائف خلال بضع سنوات فإن ذلك يبدو سقوطاً مريعاً، لكن في هذه القضية بالذات فإن المظاهر خادعة. الحقيقة أن أولئك الذين يتهمونه الآن هم أنفسهم الذين نظروا إليه كعدو منذ سنوات عدة. أنهم ذات الأشخاص داخل حكومتنا - في وزارة الخارجية والـ وفي أماكن أخرى - الذين عارضوا سياسة الإدارة في العراق والذين رأوا في الجلبي تجسيداً لهذه السياسة.

الجلبي ذاته لم يتغير. لقد كان ثابتاً على مبدأ: الإطاحة بصدام حسين. عندما صرفته المخابرات المركزية، ذهب إلى الكونجرس. عندما فقد الكونجرس الاهتمام ذهب إلى البنتاغون. لم يتقبل الرفض أبداً، ولم يقبل أبداً المقدمة المنطقية القائلة بأن من الأفضل القبول بالطاغية في العراق بدلاً من المخاطرة باستقرار الشرق الأوسط. في عمله هذا كسب العداوة الدائمة من العديد من اللاعبين الفاعلين في واشنطن.

خلال التسعينيات، كان أعداء الجلبي يتهمونه دوماً بارتكاب ما هو محظور. أدين غيابياً باختلاس أموال من البنك الذي يديره في الأردن. تلك التهم لم توثق أبداً. مسؤولو وزارة الخارجية اتهموا منظمته بالتلاعب بأموال الولايات المتحدة. المفتش العام في الوزارة عينها برأتهم من هذه التهم.

التهمة الأخيرة مشوشة للذهن. يتهم المؤتمر الوطني العراقي بتقديم معلومات استخبارية خاطئة عن اسلحة الدمار الشامل ومسؤولو المؤتمر في بغداد يحقق معهم في جرائم عدة. الجلبي نفسه، وفقاً لمصادر مجهولة الهوية، يعيق التحقيق في برنامج الأمم المتحدة، النفط مقابل الغذاء. والآن يتهم بالتجسس لصالح إيران.

لكن التهم لا تبدو صحيحة. ويظهر أن تسريب الأسرار إلى إيران اشدها خطورة. من الواضح أنها التهمة الأخطر التي يجب أن توجه إلى الأمريكي الذي من المفترض أنه أخبر الجلبي بأننا اخترقنا الشفرة الإيرانية. هذا الرجل الأمريكي خاضع للقوانين الأمريكية، ويجب محاكمته، إن كان موجوداً حقاً.

الجلبي من جهة أخرى، رجل أجنبي لا يدين لنا بأي ولاء (من الجدير بالذكر أنه نفى التهم). من المعروف ومنذ سنين أن الجلبي على اتصال بالإيرانيين، وحتى أن الولايات المتحدة كانت تدفع مصاريف مكتب في طهران. لذلك ليس هنالك ما يدهش في هذا.

لكن دعنا نفكر في الأمر، لماذا عليه أن يسرب أسراراً إلى المخابرات الإيرانية في بغداد؟ لماذا كان على مدير محطة المخابرات الإيرانية في بغداد استعمال نفس الشيفرة التي قال له الجلبي إننا فككنا رموزها؟ ولماذا علينا أن نقطع علاقتنا مع الجلبي ما لم نكن راغبين في تأكيد ظنون الإيرانيين بأننا فككنا بالفعل هذه الرموز؟ ليس هنالك منطق في هذا كله.

في النهاية، هذه العاصفة المثارة حول الجلبي لن تؤثر في الرجل كثيراً. سوف يستعيد مصداقيته في عيون شعبه كونه هدفاً للمضايقة الأمريكية. الأكثر من ذلك، أن الولايات المتحدة تصيب نفسها بجرح فظيع.

هنالك القلة القليلة من العراقيين الذين كانوا راغبين بتعريض حياتهم للخطر في سبيل الإطاحة بصدام حسين، وهنالك الأقل بكثير من آمن بالقيم الديمقراطية الغربية. الجلبي كان واحداً من هؤلاء.

في بحثنا في المنطقة عن آخرين يساعدوننا في نشر الديمقراطية والتخلص من ملوك ورؤساء الشرق الأوسط الأبديين، فإننا سنكتشف أن الكلام السائد هو: أن الولايات المتحدة صديق خؤون غادر.

ترجمة زهير رضوان
عن لوس أنجلوس تايمز

ريغان وصدام حسين

بينما يحزن الأمريكيون على الرئيس الراحل رونالد ريغان، إلا أنهم نسوا تقريباً الدور الذي لعبته إدارته في بقاء الرئيس العراقي صدام حسين خلال حربه التي دامت ثماني سنوات مع إيران. بإمكان الجنود الأمريكيين الذين يقاتلون الآن بقايا نظام صدام إلقاء نظرة إلى بداية الثمانينيات التي شهدت بداية العلاقة التي عززت قيام أكبر قوة عسكرية في الشرق الأوسط، والتي استخدامها للأسلحة الكيمياوية قد هيأ المشهد لحرب السنة الماضية.

في تصميمه على كبح العدو الرئيس: إيران، فتح ريغان الباب الخلفي للعراق والذي من خلاله تدفقت المعلومات الاستخبارية الأمريكية ومعها مئات الملايين من الدولارات على شكل ضمانات قروض، بالرغم من إدعاء واشنطن حيادها في الحرب ضد طهران. واكتملت هذه المساعدات بالأسلحة الفرنسية والتقنية الألمانية ذات الاستخدام المزدوج التي يقول الخبراء أنها انتهت إلى برامج التسلح العراقية، الكيمياوية والبيولوجية.

ويعود الفضل إلى دونالد رامسفيلد، الذي كان حينها مبعوث ريغان الخاص إلى الشرق الأوسط، في توطيد القناة الخلفية مع صدام في رحلته السرية إلى بغداد في كانون الأول عام ١٩٨٣.

كان لواشنطن دوافع عديدة في مساعدة صدام في تحطيم أي نصر إيراني، ليس فقط لأن الولايات المتحدة لم تزل تشعر بالألم الشديد من مسألة الرهائن في السفارة الأمريكية في طهران، بل أيضا لتعرض سفارتها وثكنات المارينز في بيروت لهجوم شاحنة متفجرة بداية العام ١٩٨٣. في الواقع، بدأت الولايات المتحدة تميل لصالح بغداد حتى قبل وصول رامسفيلد إلى بغداد.

في شباط ١٩٨٢، اسقطت وزارة الخارجية الأمريكية بغداد من قائمة الدول الراعية للإرهاب، ممهدة بذلك الطريق للمساعدات والتجارة. بعد شهر، أمر ريغان بمراجعة السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط والتي نتج عنها تحولاً ملحوظاً لصالح العراق في السنوات اللاحقة.

كتب كينيث بولاك في كتابه (العاصفة المهددة) الصادر حديثاً (ومنذ ذلك الحين، بدأت واشنطن بتمرير معلومات١٩٨٤ استخبارية عسكرية ذات قيمة حيوية إلى العراق لمساعدته خوض الحرب، وشمل ذلك معلومات من الأقمار الصناعية الأمريكية ساعدت في تحديد خروقات رئيسة في التحصينات التي تحمي البصرة والتي ثبتت أهميتها في إلحاق الهزيمة بإيران في الشهر التالي). المساعدات الاقتصادية التي تدفقت على العراق على شكل مئات الملايين من الدولارات من ضمانات قروض لشراء المنتجات الزراعية الأمريكية، ساهمت بشكل مباشر في المجهود الحربي، كما وافقت واشنطن على بيع طائرات هيليكوبتر من طراز VH-IH وهيوز MD-500 الدفاعية للعراق، ومع إنها بيعت كطائرات مدنية، إلا أن أحداً لم يعترض عندما استخدمت وبسرعة في المجال العسكري.

كشف أرشيف الأمن الوطني، وهي منظمة أبحاث مقرها واشنطن، عن مذكرة مؤرخة في التاسع من أيار ١٩٨٤، تقول أن سياسة الولايات المتحدة تجاه بيع معدات ذات استخدام مزدوج للبرنامج النووي العراقي قد تمت مراجعتها أيضاً، وتضيف المذكرة (أن النتائج الأولية للمراجعة جاءت لصالح توسيع تجارة كهذه لتشمل وحدات نووية عراقية).

بحلول آذار ١٩٨٥، كانت الولايات المتحدة تصدر أذونات تصدير لمعدات ذات تقنية عالية يعول عليها كثيراً في برامج أسلحة التدمير الشامل العراقية.

حلفاء أمريكا كانوا ناشطين أيضاً في العراق. يكتب بولاك (بحلول عام ١٩٨٢، تسلم العراق ما نسبته ٤٠٪ من صادرات السلاح الفرنسية. ولقد باعت باريس لبغداد أنواع عديدة من الأسلحة، من ضمنها مركبات مدرعة، رادارات للدفاع الجوي، صواريخ أرض - جو، مقاتلات ميراج وصواريخ إكزوسيت المضادة للسفن).(الشركات الألمانية اندفعت دون وخز ضمير، ليس لبيع العراق أعداد كبيرة من العجلات والشاحنات بل أيضاً قامت ببناء مجمعات كبيرة للأسلحة الكيمياوية والبيولوجية، ولبرامج الصواريخ البالستية).

لقد جاءت المساعدات بالرغم من ظهور أدلة واضحة في منتصف عام ١٩٨٣ بأن العراق يستخدم أسلحة كيمياوية ضد القوات الإيرانية. لم تعلن واشنطن أي شيء، لكنها أشارت في تقاريرها الداخلية على الاستخدام (شبه اليومي) لأسلحة كيمياوية.

تقول مذكرة لوزارة الخارجية مؤرخة في الأول من تشرين الثاني ١٩٨٣ (لقد تلقينا مؤخراً معلومات إضافية تؤكد استخدام العراق للأسلحة الكيمياوية، كما نعلم أيضاً أن العراق قد حصل على مقدرات إنتاج أسلحة كيمياوية من شركات غربية أساساً، من ضمنها شركات أجنبية تابعة للولايات المتحدة) وتقول المذكرة (أن فرصتنا الحالية في التأثير على وقف استخدام الأسلحة الكيمياوية قد يأتي في سياق اخبار العراق عن هذه الإجراءات).

لكن واشنطن لم تدن علناً استخدام العراق للأسلحة الكيمياوية حتى آذار ١٩٨٤ عندما وثقت ذلك دراسة أجريت في الأمم المتحدة.

أقامت إدارة ريغان علاقات دبلوماسية كاملة مع بغداد في تشرين الثاني ١٩٨٤، واستمرت الهجمات الكيمياوية العراقية ليس فقط على القوات الإيرانية بل أيضاً شملت المدنيين الأكراد، وخصوصاً في حلبجة في العام ١٩٨٧.

يكتب بولاك، في مساعدتها العراق حصلت واشنطن على حصن ضد إيران، نفط رخيص، ودعم عراقي لمفاوضات السلام مع إسرائيل.

لكن عندما انتهت الحرب العراقية الإيرانية، تركت بغداد بديون ضخمة وبقوات عسكرية كبيرة مهددة.. تبحث عن فريسة سهلة.

وكالة الصحافة الفرنسية

العمل كالمعتاد في الشرق الأوسط

بقلم نيكولاس كفوسديفا

في الواقع، بينما يتوقع الكثيرون في الشرق الأوسط إساءة المعاملة على أيدي حكوماتهم، تدعي الولايات المتحدة بأنها تتصرف بموجب معايير أسمى. أن الشكوك بأن هنالك فرقاً قليلاً بين طغاتهم (والكثير منهم هم حلفاء مقربون للولايات المتحدة) والحكومة الأمريكية قد تعززت.

كانت إدارة بوش تأمل بأن التأييد الباهر (البلاغي والمالي) من الديمقراطيات الصناعية الأخرى لما كان يطلق عليه (مبادرة الشرق الأوسط الكبير) سوف يقنع شعوب الشرق الأوسط برغبتها المخلصة لتحويل المنطقة إلى طريق الديمقراطية والسوق الحرة (لإقناع الأوروبيين والعرب المتشككين بأن مجموعة الثمانية سوف تساند خطة مختلفة أساساً عن الخطة المنتقدة والتي سربت مبكراً، وهي المبادرة التي أعيد تسميتها على نحو أخرق (المشاركة من أجل التقدم والمستقبل المشترك في منطقة الشرق الأوسط الأوسع وشمال أفريقيا).

إن الضعف الأساسي في مفهوم واشنطن يكمن في الافتراض بأن المنطقة تحتاج إلى التغيير بجد ولكن تفتقد المعرفة للمبادأة. وهكذا فإن المقترح يعد بتزويد المنطقة بالمعلومات الفنية، برامج تدريب للقضاة، حملات للاستثمار (في أفضل مراكز التدريب التطبيقية). تقديم مساعدات أكثر للمنظمات غير الحكومية، لاسيما في المقترحات الأخيرة لإعادة صنع الشرق الأوسط يلبي جوهر المسألة: عدم رغبة حكام المنطقة بالتخلي عن السلطة. في الحقيقة أن القادة العرب الذين بدروا الانتهاكات داخل سجونهم ونظامهم القضائي بوتيرة واحدة كـ(ضرورة) لمحاربة الإرهاب الدولي سوف يجدون طرقاً أخرى لتبني الإصلاح علناً: إجراء الانتخابات، السماح بتشكيل المنظمات غير الحكومية وحتى تشجيع الاستثمارات الأجنبية وفي نفس الوقت عدم التنازل عن أي من امتيازاتهم.

الانتخابات الحرة، على سبيل المثال، تجري في الأردن، ولكن عاهلاً غير منتخب لا يزال يحتفظ بحق تعيين رئيس الوزراء ويحتفظ بحق النقض لأي مبادرة تشريعية. أعلنت قطر في عام ٢٠٠٣ عن دستور جديد وسط احتفاء دولي واسع، ولكن سلطة الأمير الاوتوقراطية لم تمس حتى في مصر وتونس وهما اثنتان من أكثر الدول المستبدة في العالم العربي، هنالك ثقافة نشطة نسبياً للمنظمات غير الحكومة ولكن معظم الجماعات الصغيرة من المثقفين، الذين يفتقدون المساندة الأساسية، هم تحت السيطرة الفعالة للأنظمة.

مجموعات مناقشة التمويل هو شيء جيد وحسن، ولكن ثقافة المنطقة السياسية سوف تتغير فقط عندما تقوم الأحزاب السياسية بتعبئة الجماهير وتدخل الحلبة السياسية للمنافسة على السلطة. إن أنظمة المنطقة تدرك جيداً أن الدعوة إلى التحديث الاقتصادي هو الباب الخلفي للتغيير السياسي. توجيه استثمارات أكثر إلى المنطقة سوف لن يفعل شيئاً لتشجيع التغيير ما لم يرفق ببعض الشروط. أن حكام المنطقة مهتمون وبحماس بعقد اتفاقيات التجارة الحرة مع أوروبا والولايات المتحدة، ما دامت هذه الاتفاقيات تتعامل مع التجارة فقط.

إن الشركات الأجنبية في العربية السعودية، على سبيل المثال يمكن أن تلعب دوراً نشطاً في اقتصاد الدول ولا تؤثر على الإصلاحات السياسية والاقتصادية.

بالرغم من أن معظم الدول العربية رفضت إرسال مندوبين عنها إلى قمة مجموعة الثمانية، فليس هنالك شيء يخشونه. شارون (ذي سي ايلاند) تمثل عودة إلى العمل كالمعتاد - مبادرة خيالية على الورق ولا تغير للواقع على الأرض. حتى يكون الغرب راغباً حقاً في صرف رأسماله السياسي والاقتصادي على هذه المهمة، فسوف لن تمضي مبادرة الشرق الأوسط الكبير تحت هذا الاسم أو تحت أي اسم آخر إلى أي مكان.

عن الفاينشال تايمز
ترجمة إحسان عبد الهادي

أسباب استياء الكرد.....

اربيل (اف ب)- على الرغم من ان قرار مجلس الامن الاخير بشأن العراق لقي ترحيبا دوليا واسع النطاق بسبب اشارته الواضحة الى نهاية الاحتلال الا انه قوبل باستياء واسع لدى الاكراد الذين يمثلون عشرين بالمائة من الشعب العراقي لانه خلا من اي اشارة واضحة الى حقوقهم التأريخية التي كفلها قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية.

ويرى المحللون ان الازمة تجسيد للمشكلة العراقية القديمة المتمثلة في رغبة الاكراد في تقرير المصير واصرار العرب على بقاء العراق موحدا.

ويقول محمود عثمان عضو مجلس الحكم السابق الذي انتهى دوره بعد تشكيل الحكومة العراقية الجديدة (نحن الاكراد نشعر بخيبة امل كبيرة لان قرار الامم المتحدة لم يتضمن قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية).

واوضح ان (القانون يشير الى حقوق الانسان وحقوق المواطنة وحقوق النساء وفصل السلطات والديمقراطية ويكفل حقوق كل الشعب العراقي على حد سواء وليس الاكراد فقط).

ومن جانبه، يرى سامي شورش المحلل السياسي للشؤون الكردية (على الرغم من ان جميع دول العالم رحبت بالقرار الا اننا نحن الكرد الذين نعتبر ثاني اكبر تكوين في الشعب العراقي لسنا مع هذا القرار).

ويضيف في صحيفة (خه بات) الكردية لسان حال الحزب الديمقراطي الكردستاني الذي يتزعمه مسعود البارزاني (يجب ان نحسم خلال الايام القليلة القادمة هذه القضية هل نحن مع حكومة بغداد حتى اذا لم تعطنا شيئا او ننسحب منها).

وتابع ان (خجلنا من المطالبة بحقوقنا وقيامنا بمجاملة هذا وذاك او تراجعنا عن مواقفنا سيعني أننا هزمنا في الحرب القضائية وان علينا ان لا ننتظر بعد اليوم الحصول على اية حقوق في العراق).

ويشعر المسؤولون الاكراد بالغضب والاستياء لان واشنطن ولندن لم توردا اي اشارة الى قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية في قرار مجلس الامن والذي ضمن حقوق الاكراد بالحصول على الفدرالية.

ويعود السبب الرئيسي لهذا الاستبعاد للقانون الى مطلب اية الله علي السيستاني الذي يعد من ابرز المراجع الشيعية في العراق الذي ابدى تحفظات ازاء هذا القانون.

ويمنح قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية الذي اقر في اذار الماضي على الرغم من تحفظ ٢١ عضوا شيعيا في مجلس الحكم الانتقالي المحافظات الكردية الثلاث اربيل والسليمانية ودهوك وضعا فدراليا وامكانية لاستخدام حق النقض ضد اي مادة في الدستور المؤقت وبالتالي يعطي بعض الضمانات للاكراد الذين يشكلون عشرين بالمائة من السكان بعد عقود من الاضطهاد على ايدي الحكومات العربية المتعاقبة منذ تأسيس الدولة العراقية عام ١٩٢٢.

ولكن رغم ذلك فأن هناك من المسؤولين من يدعو الى عدم الانجراف وراء العواطف والمضي قدما نحو تأسيس دولة عراقية فدرالية تعددية موحدة تضم الجميع عربا واكرادا.

ويقول صلاح الدين بهاء الدين العضو الكردي السابق في مجلس الحكم من حزب الاتحاد الاسلامي انه (على الرغم من ان قرار مجلس الامن فيه سلبيات الا انه يتضمن ايجابيات ايضا ولذا علينا المضي قدما وان لا ننسحب من الحكومة العراقية).

واضاف (يجب ان لانكتفي بالنظر الى السلبيات فقط بل ننظر الى الايجابيات ايضا).

وكان نائب الرئيس العراقي روش نوري شاويس اعلن امس ان البرلمان الكردي قرر تبني (موقفاً ايجابياً) حيال قرار الامم المتحدة حول الامم المتحدة وان لم يتضمن اشارة الى قانون ادارة الدولة الانتقالي الذي يعترف بالفدرالية واستقلالية كردستان.

وقال شاويس الذي يتولى ايضا الرئاسة الدورية للبرلمان الكردي ان (البرلمان قرر تبني موقفاً ايجابياً من قرار مجلس الامن لان الجميع يؤكد احترامه لقانون ادارة الدولة الانتقالية).

ويقول المحلل شورش ان (التهديدات التي اطلقها قادتنا يجب ان لاتذهب سدى او ننساها بسهولة وعلينا التصرف بصورة جدية وعلينا ان نعبر عن رفضنا لاي اراء).

وكان الزعيمان مسعود البارازاني رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني وجلال الطالباني رئيس حزب الاتحاد الوطني الكردستاني قد طالبا بضمانات ان يكون قانون ادارة الدولة ملزما للحكومة العراقية الانتقالية الجديدة ، وقالا في رسالة وجهاها الى الرئيس الاميركي جورج دبليو بوش (اذا جرى الغاء قانون ادارة الدولة فان حكومة اقليم كردستان لن تجد امامها خيارا سوى التخلي عن المساهمة في الحكومة المركزية ومؤسساتها والمشاركة في الانتخابات الوطنية وحظر دخول ممثلي الحكومة المركزية الى اراضي كردستان).

وخلص شورش الى القول (اذا لم تعترف الولايات المتحدة والامم المتحدة والحكومة العراقية بحقوقنا نحن الكرد فأنا اعتقد انه يجب ان نكون في الايام القليلة القادمة بمستوى القرارات المصيرية).